تساهم الزراعة في إحداث التنمية عن طريق مساهمتها بنسبة غير قليلة من الدخل القومي، وهذه النسبة تختلف من سنة إلي أخري حيث تساهم الزراعة بحوالي 17.8% من متوسط قيمة الناتج المحلى الاجمالى ونحو 6.1% من متوسط قيمة الاستثمارات الكلية فى مصر خلال الفترة (2000-(2022 بالإضافة إلى توفير المـواد الخام الزراعية اللازمة للعديد من الصناعات التحويلية فضلاً عن دوره في الصادرات الـسلعية والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة إلا ان الدور الرائد للزراعة في التنمية الاقتصادية بينخفض مع مرور الزمن. وتشير نتائج النموذج اللوغاريتمى المزدوج وجود علاقة طردية معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 0.05 بين كل من إجمالي الدخل من القطاع الزراعي كمتغير تابع واجمالى العمالة الزراعية والاستثمار الزراعى والمساحة المزروعة ومتوسط الاجر السنوى للعامل الزراعى وانتاجيه العامل الزراعى والعجز فى الميزان التجارى واجمالى الدخل المؤخر للقطاع الزراعى كمتغيرات (مسفرية) والتى بلغت نحو0.347، 0.087، 0.073، 0.172، 0.740، 0.085، 0.436 على الترتيب حيث تغيرا مقدار 10% فى هذه المتغيرات يؤدى الى تغير فى نفس الاتجاه فى إجمالي الدخل من القطاع الزراعي بلغ حوالى 3.47%، 0.87%، 0.73%، 1.72%، 7.40%، 0.85%، 4.36% على الترتيب خلال فترة الدراسة. وبلغت المرونه الاجمالية لهذه الدالة حوالى 2.030 وهو ما يعنى أن زيادة هذه المتغيرات مجتمعة بنسبة 10% يؤدى الى زيادة الدخل لقطاع الزراعة بنسبة 20.30%، فى حين أوضحت النتائج أن معامل التعديل أو التكيف β لقطاع الزراعة خلال فترة الدراسة كلها بلغ حوالي 0.564 وهو ما يعنى أن نحو 56.4% من المستوى الفعلي للدخل بالقطاع الزراعي يتم تعديله نحو المستوى المرغوب له خلال فترة زمنيـة تبلـغ 1.8 سنه.